

مؤتمر صحافي مشترك في 15 يوماً بعد إنجاز الملف كاملاً لجنة الإعلام ووزارة الاتصالات ناقشتا الإختراق الإسرائيلي فضل الله لإطلاع الرأي العام ومواجهة الخطر القائم



لجنة الاعلام النيابية خلال اجتماعها أمس

والوفد الذي كان مخولاً عرض وجهة النظر اللبنانية في اجتماع الإتحاد الدولي للاتصالات". وأوضح أنه "تمت خلال الاجتماع شروح كثيرة وقدمت معلومات مهمة (...) أكدت إن مساحات التغطية للتنتصت والتجسس وتوجيه الاتصالات الى لبنان تغطي كل الأراضي اللبنانية، هذا الأمر يظهر حجم التحكم والسيطرة من العدو الإسرائيلي لهذا القطاع".

وأشار الى أنه تم شرح "الاختراق البشري لقطاع الاتصالات، وان الأجهزة الأمنية هي المعنية بأن تقدم المعطيات بهذا الشأن، وأبلغنا بأن التحقيقات جارية وان ما حصل في هذا الشأن كان إنجازاً وطنياً كبيراً، ونحن خصصنا نقاشنا اليوم لهذا الموضوع نظراً الى أهميته وحيويته، واتفقنا على ان المواضيع الأخرى التي تتعلق بوزارة الاتصالات ويعملها وبرؤيتها لعمل هذا القطاع ستخصص لها جلسات أخرى، وأجمعت اللجنة على تسمين دور الوزارة والإنجاز الذي تحققت وعلى ضرورة وضع هذه المعطيات أمام الرأي العام ليكون على بينة من الأمر. وسنطلع الرأي العام على هذه الوقائع من أجل توعيته على خطورة الاختراق والتجسس والتنتصت ووضع إرشادات معينة لمواجهة هذا العدوان الإسرائيلي. واتفق النواب على أن الموضوع وطني وخارج أي انقسام داخلي، وهذه مسؤولية الجميع".

وعن التحرك الخارجي لإدانة إسرائيل وطلب التعويضات؟ قال: "في القرار الدولي الذي صدر، هناك بند يتعلق بالتعويضات وهناك تحديد أرقام، ونحن في لبنان تقدمنا بشكوى الى مجلس الأمن الدولي حول شبكات التجسس والخروقات الإسرائيلية، وهذا من القرارات المهمة، وربما أقول انه من القرارات الأساسية التاريخية في إدانة إسرائيل في هذه المرحلة، لأنه في المراحل الماضية قيل إن آخر إدانة لإسرائيل كانت عام ١٩٨٩، واليوم نحن أمام إدانة دولية لهذا العدوان الإسرائيلي، وعلى لبنان أن يستثمر هذا الإنجاز، وقد تحدثنا في الجلسة عن أهمية هذا الاستثمار، وقدم الوزير نحاس مجموعة من الأفكار والآراء حول كيفية تحصين لبنان، والمهم الآن أن نعرف حجم النتائج بعدما أعطينا وزارة الاتصالات كل الوقائع والمعطيات لمواجهة الأخطار التي تركت ضرها كبيراً على القطاع، وسنرى كيف نعمل لتلافي هذا الضرر، وقد ناقشنا كل ذلك وقر الرأي على أن هذه مسؤولية الجميع، من حكومة ومسؤولين عن قطاع الاتصالات ومجلس ورأي عام، وهناك أفكار قدمت من الهيئة المنظمة لوزارة الاتصالات سنعمل عليها جميعاً".

وختم: "كان لبنان مخيراً، بين أن ينتخب عضواً في الإتحاد الدولي للاتصالات وأن يدين إسرائيل في هذا الاختراق، ففضل إدانتها على أن يكون عضواً في الإتحاد الدولي".

تعقد لجنة الاعلام والاتصالات النيابية ووزارة الاتصالات، مؤتمراً صحافياً مشتركاً في مهلة أقصاها ١٥ يوماً بعدما تكون وزارة الاتصالات قد استكملت كل المعطيات حول ملف الإختراق الإسرائيلي لقطاع الاتصالات كاملاً، لإطلاع الرأي العام على خطورة ذلك وطرح بعض الحلول لمواجهة هذا الخطر".

رأس فضل الله أمس، إجتماع اللجنة في مجلس النواب، في حضور وزير الاتصالات شربل نحاس والنواب الأعضاء ومدير قطاع الترددات في الهيئة المنظمة للاتصالات محمد أيوب ورئيس الهيئة المنظمة للاتصالات بالإنابة عماد حب الله.

وأوضح فضل الله ان اللجنة ناقشت مضمون القرار الصادر عن الإتحاد الدولي للاتصالات بشأن العدوان الإسرائيلي على هذا القطاع، وعرض وزير الاتصالات شربل نحاس هذا القرار الذي تبنته المجموعة العربية، ثم عرض على الإتحاد الدولي للاتصالات، وتحدث عن الجهد المميز الذي بذله الوفد اللبناني، سواء أكان وفد وزارة الاتصالات أم رئيس الهيئة المنظمة بالإنابة الدكتور عماد حب الله، والجهود المميزة والمضنية التي بذلت من أجل التوصل الى هذا القرار المهم. ثم استمعنا الى شرح مفصل عن طبيعة القرصنة الإسرائيلية من رئيس الهيئة المنظمة الذي عرض أمام النواب بالصورة وبالخرائط بعض الوقائع المذهلة التي تبين ما تعرض له قطاع الاتصالات في لبنان، وبعض النيات العدوانية الإسرائيلية على اللبنانيين جميعاً، وعلى الدولة والمؤسسات والشعب وكل المواقع من خلال التنتصت والتعقب والتجسس، وكل أشكال الخروقات للأمن وللسلامة الوطنية وللإقتصاد، وأجمعت اللجنة بكل أعضائها وبكل من شارك بها على تقديم التهنئة لوزارة الاتصالات وللهيئة المنظمة على هذا الإنجاز الكبير الذي حققه لبنان لإدانة إسرائيل، وتجريمها أمام الهيئة الدولية العليا للاتصالات في العالم، ومباركة هذا الجهد مؤكدة على ضرورة استكمالها بخطوات عملية تقوم بها الدولة اللبنانية من خلال أجهزتها المعنية".

وأضاف: "أمام الوقائع التي قدمت، وكلها حقيقية عما يتعرض له هذا القطاع، أجمعت اللجنة على ضرورة أن نقوم جميعاً بتحمل مسؤولياتنا لإطلاع الرأي العام اللبناني على حقيقة هذا الاستهداف الإسرائيلي وضرورة توعيته على أخطار هذا العدوان الإسرائيلي، وأهمية أن تشرح لجنة الاتصالات ووزارة الاتصالات كل هذه المعطيات للرأي العام، واتفقنا في اللجنة على أن نعطي مهلة حتى خمسة عشر يوماً لوزير الاتصالات وللوفد الذي شارك أيضاً في أعمال الإتحاد الدولي للاتصالات من أجل تحضير المعطيات الكاملة المتوافرة على المستوى التقني، وعلى مستوى الوقائع من خلال البيانات التي تتوافر للوزارة من أجل أن تقدم للرأي العام في مؤتمر صحافي مشترك سيعقد للجنة الإعلام والاتصالات ووزارة الاتصالات